لاقامة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة مقابل موافقة القاهرة على المادة السادسة من المعاهدة والتي تعطي الاولوية للمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية على ارتباطات مصر الاخرى · وقال دايان ان تاريخ ١٢/١٧ الذي تحدد في « كامب ديفيد » « ليست له في الواقع اهمية خاصة ، وليس هناك ما يحول دون مواصلتنا المفاوضات بعد ذلك التاريخ والوصول بها الى خير نتيجة » ·

وسط هذه التصريحات والتصورات ، كان ابرز تصريح استوقف المراقبين بشدة ونال الكثير من الاهتمام والتحليل التصريح ـ الانذار الذي وجهه الرئيس الاميركي كارتر في حديث الى الصحفيين (١٢/٧) حيث قال ان عدم توصل مصر واسرائيل الى « معاهدة السلام » قبل الموعد النهائي المحدد لها في ١٢/١١ « سيكون امرا خطيرا للغاية وله مضاعفات عكسية بعيدة المدى » · واضاف « ان الولايات المتحدة تعتبر بوضوح الموعد النهائي للتوصل الى اتفاق بين مصر واسرائيل امرا مهما جدا جدا ، وربما اهم في هذه المرحلة مما يعتبره مناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل والرئيس انور السادات » · واستطرد قائلا : «اذا تخطينا الموعد في ١٢/١٧ ··· فان هذا سيلقي شكوكا حول ما اذا كان المصريون والاسرائيليون سينفذون البنود الصعبة لمعاهدة السلام القادمة » ·

لقد حمل هذا التصريح بلهجته الانذارية عددا كبيرا من المراقبين الى القول بأنه لم يعد امام القاهرة وتل ابيب الا الرضوخ لرغبة الرئيس الاميركي ، خاصة وان كلا هذين الطرفين ينتظر الحصول على « ثمن » للمعاهدة في صورة مساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة ·

كما اضفى هذا التصريح على مهمة فانس ، قبل ان تبدأ ، طابع اللمسة الاخيرة التي تسبق التوقيع على المعاهدة ·

وبالنتيجة ، ساد جو يوحي بان توقيع المعاهدة اصبح امرا مؤكدا ، وفي غضون الايام العشرة الفاصلة بين اليوم الذي ادلى فيه كارتر بهذا التصريح وموعد المهلة التي حددتها اتفاقيات « كامب ديفيد » ·

ولكنه كان من الواضح ايضا ، ان كارتر يعبر عن شعوره بالاحباط نتيجة ما انتهى اليه انتصاره في « كامب ديفيد » من نتائج سلبية ، اكثر مما كان يستخدم سلاحا فعالا لتحويل تلك النتائج ·

وعشية موعد وصول وزير الخارجية الاميركي الى الشرق الاوسط نشرت صحيفة « الاهرام » المصرية (١٢/٧٨) مجموعة « تعديلات » تنوي مصر ادخالها على مطالبها لعقد معاهدة صلح مع اسرائيل وهي :

تبادل خطابات تكون لها قوة المعاهدة بالنسبة للبنود الرئيسية موضوع الخلاف وتوقعها مصر واسرائيل ، واميركا كضامن للتنفيذ ·

وحددت الصحيفة « النقاط الرئيسية موضوع الخلاف » فيما يلي : « (١) ايجاد الارتباط بين تنفيذ المعاهدة واقامة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة عن طريق تحديد مواعيد انتقال الحكم الذاتي لسكان الضفة وغزة وتحديد اختصاصات المجالس الجديدة لتعمل كحكومة تحل محل المجلس العسكري وليست مجرد مجالس بلدية ·

(٢) بالنسبة لاجراء الامن الوارد في المادة الرابعة من مشروع المعاهدة ، والذي يقسم سيناء الى ثلاث مناطق بحيث ينتهي الانسحاب من المنطقة الاولى خلال ٩ اشهر على الاكثر · فان مصر ترى ان الاجراءات الامنية المنصوص عليها في هذه المادة لا يمكن ان تدوم الى الابد لان الطرفين يمكنهما الدخول في مفاوضات بشأنها كلما رأى كل طرف ذلك · (٣) بالنسبة للالتزامات المصرية الخاصة بالمادة السادسة في مشروع المعاهدة ، فان مصر ترى انه لا داعي اطلاقا للفقرة الثانية الواردة في المشروع ، كما ان الفقرة